

المرحلة الجديدة في السياسة الأوروبية تبدو، في تقدير الاطراف الفلسطينية، أكثر استقلالية عن واشنطن، ولا تسعى الى ان تكون «وسيطاً» برسم ترسيخ الادارة الاميركية الجديدة لنفسها. ويستدلون على ذلك بالتصريحات التي أدلى بها وزير الخارجية الفرنسية، رولان دوما، حيث قال: «يمكن للاوروبيين ان تكون لديهم سياسة، خصوصاً المتوسطيين منهم. ذلك ان هؤلاء المتوسطيين مدعوون الى العيش في بلدان الشرق الاوسط، وهذه ليست حال الاميركيين او السوفيات: فبالنسبة اليهم ان كل ما يحصل في المنطقة هو جزء او عنصر من عناصر سياستهم العالمية، وهذا لا ينطبق على الاوروبيين الذين يتأثرون، شاءوا أم أبوا، بما يجري في الشرق الاوسط، وعليهم، بالتالي، ان يتحملوا مسؤولياتهم فيه، وان يكونوا جاهزين لتحمل المسؤولية، كأن يقدموا ضمانهم لأي حل، وان يكونوا مستعدين للمشاركة في تطبيق أي حل» (لوموند، ١٨/١/١٩٨٩).

على أي حال، من الممكن التنبؤ، سلفاً، بأن الموقف الاوروبي لن يتبني الموقف الاسرائيلي. فقد فات الأوان على ذلك بالقناعات التي تركتها تحركات الزعيم الفلسطيني، وكذلك موقف بريطانيا الجديد، مضاف اليه التأييد اليوناني والاسباني والفرنسي للقضية الفلسطينية.

ويبقى الانتظار لما ستصدره دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية من بيانات حول المنطقة. والسؤال هو هل تكون هذه البيانات نتيجة لاتصالات دول المجموعة بواشنطن، أم هي مقدمة لتلك الاتصالات ؟

ن . ح

في المنطقة الى مساهمة جدية في عملية السلام، من خلال اثبات المرونة الكافية في المحادثات التمهيدية، التي ستعقد من أجل السلام، والتمسك بمبدأ حسن النوايا المتبادلة بين جميع الاطراف في سبيل التوصل الى سلام حقيقي.

«ثالثاً: ان يكف كل من الفلسطينيين والاسرائيليين عن اثاره او القيام بأية أعمال عدوانية متبادلة، وان يتضمن ذلك تهدئة الاوضاع في الارض المحتلة، وان تكف اسرائيل، تماماً، عن اثاره أي أعمال استفزازية ضد السكان الفلسطينيين في الارض المحتلة، وان لا تقوم بأية عمليات عسكرية ضد أي من دول المنطقة في الفترة المقبلة، حتى يمكن اقرار السلام الدائم.

«رابعاً: تقوم الجهود الأوروبية المبدولة على أساس قاعدة تقرّ بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في اطار المواثيق الدولية، في مقابل ضمان الأمن والوجود لاسرائيل» (الحوادث، ٢٧/١/١٩٨٩، ص ٢٦).

ونعود الى الاسئلة المطروحة بشأن توقعات قيادة م.ت.ف. لما سيجري اعداده بعد لقاء مدريد. في هذا الصدد، قال رئيس اللجنة التنفيذية: «اننا نتوقع من اللجنة الثلاثية، التي عينتها دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ان تقوم بمبادرة ليست تقليدية ولكن عملية، تكون متناسبة مع الاحداث الجارية في المنطقة» (انترناشونال هيرالد تريبيون، ٢٨ - ٢٩/١/١٩٨٩). وحسب مصادر الجماعة الأوروبية، فان المبادرة التي سبق ايراد نصوصها غير قابلة للتعديل، وربما تؤكد الايام المقبلة حقيقة ذلك (المصدر نفسه).